



قرار وزير الإقتصاد الوطني رقم (432) لسنة 2022  
بشأن منح بطاقات خاصة لنقل وتوزيع المعادن الثمينة والاحجار الكريمة  
بعد الاطلاع على أحكام قانون رقم (5) لسنة 1998 بشأن دمج ومراقبة المعادن الثمينة،  
وعلى قرار مجلس الوزراء رقم (1) لسنة 1999 بشأن رسوم فحص وتحليل المعادن الثمينة والتراخيص  
المتعلقة بها وتعديلاته،  
وعلى قرار مجلس الوزراء رقم (5) لسنة 2012 بنظام رسوم فحص وتحليل ودمج المعادن الثمينة  
والتراخيص المتعلقة بها ولا سيما المادة (9) منه،  
وعلى قرار مجلس الوزراء رقم (5) لسنة 2021 بشأن نظام الإشراف على تجار المعادن الثمينة والأحجار  
الكريمة والصانعين ولا سيما المادة (3) منه،

وتعليمات رقم (1) لسنة 2021 بشأن منح تراخيص المعادن الثمينة والاحجار الكريمة

ولضبط حركة نقل وتوزيع المعادن الثمينة والاحجار الكريمة

وعلى الصلاحيات المخولة قانوناً،

وتحقيقاً للمصلحة العامة،

قررنا ما يلي:

مادة (1)

تعريف البطاقة

البطاقة: هي بطاقة تصدرها وزارة الإقتصاد الوطني تخول حاملها نقل وتوزيع المعادن الثمينة

ماده (2)

اصدار البطاقة

1- تصدر مديرية دمج ومراقبة المعادن الثمينة بطاقة موزع تسمح للتجار واصحاب مشاغل المعادن  
الثمينة واصحاب المنشآت بنقل وتوزيع المعادن الثمينة والاحجار الكريمة بواسطة حامل البطاقة .

2- شروط منح البطاقة:

تمنح البطاقة وفق الشروط الآتية:

1. اتم الثامنة عشر من عمره.
2. فلسطينياً أو أجنبياً من رعايا الدول التي تعامل الفلسطيني بالمثل.
3. غير مدان بجناية أو بجنحة مخلة بالشرف أو الأمانة، ما لم يكن قد رد إليه اعتباره حسب الأصول.
4. طلب مقدم من صاحب المشاة مرخص من مديرية دمج ومراقبة المعادن الثمينة حسب الاصول.

مادة (2)

الوثائق المطلوبة

الوثائق المطلوبة لاصدار بطاقة موزع:

- 1- شهادة حسن سلوك من الجهات المختصة
- 2- وكالة عدلية من صاحب المنشاه تخول حامل البطاقة بنقل وتوزيع المعادن الثمينة الخاصة بصاحب  
المشغل .
- 3- نموذج طلب بطاقة موزع بتوقيع صاحب الرخصة .
- 4- صور شخصية عدد 2
- 5- صورة عن الهوية .
- 6- صورة عن الرخصة .
- 7- يستثنى من البند 2 التاجر او الصانع الذي يقوم بتوزيع المعادن الثمينة بنفسه



مادة (3)

لا يجوز للتجار واصحاب المشاغل والمنشات للمعادن الثمينة نقل وتوزيع المعادن الثمينة ممن لا يحمل بطاقة الموزع حسب الاصول تحت طائلة المسؤولية.

المادة (4)

انتهاء البطاقة

- أ- تنتهي بطاقة الموزع في الحالات الآتية :
- 1- انتهاء فترة الترخيص للمنشأة .
  - 2- وقف الترخيص.
  - 3- بناء على طلب خطي من صاحب المنشأة.
  - 4- إذا ثبت أن البطاقة اعطيت استناداً إلى بيانات غير صحيحة.
  - 5- في حال اغلاق المنشأة بشكل دائم او مؤقت.
  - 6- إذا زال شرط من الشروط التي اعطيت بموجبها البطاقة.
  - 7- إذا صدر بحق صاحب البطاقة حكماً بعقوبة في جنائية أو جنحة مخلة بالشرف أو الأمانة من محكمة فلسطينية مختصة.
  - 8- إذا خالف أي حكم من أحكام هذه القرار .
  - 9- بموجب قرار قضائي نهائي صادر عن محكمة فلسطينية مختصة.
- ب- لا يجوز لصاحب المنشأة الحصول على اكثر من 3 بطاقات كحد اقصى بالاضافة لصاحب المنشأة.

مادة (5)

التجديد

تجدد البطاقة بناءً على طلب صاحب الرخصة بعد انتهاء مدتها بنفس الشروط والآلية المعتمدة.

مادة (6)

ايراز البطاقة

1. يلتزم حامل البطاقة بايرازها حال طلبها من اي من الجهات المختصة المشمولة بأحكام هذه التعليمات.
2. يتحمل صاحب الرخصة المسؤولية القانونية الكاملة عن البضائع التي بحوزة حامل البطاقة.

مادة (7)

فقدان البطاقة

على صاحب الرخصة القيام بالاجراءات اللازمة للتبليغ عن فقدان بطاقة الموزع حسب الاصول بما فيها ابلاغ الشرطة.

مادة (9)

تصويب الاوضاع


يلتزم الصاغة والتجار وغيرهم من العاملين في مجال المعادن الثمينة تصويب أوضاعهم وفقاً لأحكام هذا القرار خلال شهر من تاريخ نفاذ أحكامه.

مادة (10)

النفاد

على مديرية دمع ومراقبة المعادن الثمينة والجهات المختصة كافة تنفيذ أحكام هذا القرار ويعمل بها من تاريخ اصداره.

صدر في رام الله بتاريخ: 2022/01/19

  
خالد عسلي  
وزير الإقتصاد الوطني